

عمان / خالد برجاي يمثل المغرب في اللجنة الوزارية العربية المعنية بدراسة واقع التعليم العام في الوطن العربي

عدة صعوبات وهناك حاجة لتقييم مختلف التجارب العربية وتوحيد بعض المناهج والبرامج والاستفادة المتبادلة بين الدول العربية، مستعرضا في هذا السياق تجربة المملكة المغربية في اعداد وتفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030. من جهته، أكد الدكتور الذنبيات خلال الاجتماع، الذي انعقد تحت إشراف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، أن الدول العربية في



توجه عربي مشترك، لتقييم واقع التعليم العام في الوطن العربي، ومعالجة الاختلالات ونقاط الضعف والتحديات التي تواجهه، لتعزيز مسيرته في بناء الأجيال العربية.

ناقشت اللجنة الوزارية العربية المعنية بدراسة واقع التعليم العام في الوطن العربي، المنبثقة عن توصيات المؤتمر التاسع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي انعقد في تونس في شهر أيار / مايو من العام 2014، خلال اجتماع عقدته يوم السبت 30 يناير 2016 في عمان بالمملكة الأردنية، برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رئيس اللجنة، الدكتور محمد الذنبيات، سبل تطوير التعليم العام والارتقاء بالمنظومة التعليمية في الدول العربية.

حاجة إلى إصلاح التعليم والانفتاح على تجارب العالم والاستفادة منها، مبينا أن مسؤولية الأجيال أمانة في أعناقنا لتحقيق النقلة النوعية في التعليم باعتباره قضية مجتمعية وطنية تحتاج إلى رؤية غير تقليدية تقود إلى تحسين نوعي في

وقال الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني في المملكة المغربية، السيد خالد برجاي، في كلمة بالمناسبة والذي كان مرفوقا بمدير التعاون بالوزارة، محمد بنعبد القادر، إننا ننتظر من هذه الدراسة الكثير، كون النظام التعليمي في الوطن العربي يواجه

وجاء اجتماع هذه اللجنة الوزارية، التي تضم في عضويتها وزراء التربية والتعليم في كل من الأردن، و الامارات، والبحرين، والمغرب، وتونس، بالإضافة الى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، في إطار

الأداء والإنتاجية، رغم وجود نقاط قوة إيجابية في نظم التعليم العربية.

ودعا الدكتور الذنبيات الى فهم عربي مشترك للتحديات التي تواجه التعليم والتصدي لمظاهر الإرهاب والاقصاء والغلو والتطرف وعدم قبول الآخر، وضرورة إعادة النظر في المنهاج في دولنا العربية لبناء أجيال محصنة ضد هذه المفاهيم الدخيلة على قيمنا ومجتمعاتنا، إلى جانب التركيز على قيم التسامح والحوار والنقد البناء والعيش المشترك للارتقاء بطلبتنا ومعلمينا.

كما شدد على أن إصلاح وتطوير التعليم لا يمكن أن يتم بالعواطف والمجاملات، بل من خلال الجرأة في اتخاذ القرارات العلاجية المدروسة والقدرة على تنفيذ قرارات الإصلاح في عالمنا العربي.

كما دعا إلى توحيد بعض المناهج في العالم العربي الخاصة بتدريس اللغتين العربية والانجليزية، والكيمياء والفيزياء والرياضيات، مع العمل على تجويد العملية التربوية وبناء قدرات المعلمين وتحسين البيئة المدرسية.

وفي سياق آخر، أكد الدكتور محمد الذنبيات على ضرورة النهوض بالتعليم المهني والتقني في الوطن العربي، لاسيما وأن الدراسات أثبتت وجود تردي واضح في واقعه، إلى جانب انخفاض حصة المعلم العربي من التأهيل والتدريب والتي تكاد تصل في متوسطها إلى 100 دولار للمعلم سنويا.

بدوره، أشاد وزير التربية والتعليم في مملكة البحرين، الدكتور ماجد النعيمي، بجهود الأردن وقيادته السباقة في تعزيز التعاون العربي وخدمة مسيرة التعليم في الدول العربية.

ومن جهته أكد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدكتور عبد الله المحارب، أن الاجتماع يركز على دراسة قدمها مجموعة من الباحثين والخبراء التربويين الأردنيين، بحيث سيتم مناقشة هذه الدراسة من قبل وزراء التربية والتعليم العرب في اجتماعهم القادم.

كما أكدت أيضا السفيرة التونسية في عمان، عفيفة الملاح، أهمية الاجتماع للخروج بتصوير شامل لواقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره، داعية إلى توحيد آليات المتابعة ومؤشرات الإنجاز بين الدول العربية، والعمل على مزيد من إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التربوية.

بدوره، أوضح وكيل وزارة التربية والتعليم في الإمارات العربية المتحدة، الدكتور عبد الرحمن الحمادي، أن الدراسة تعد خطوة إيجابية سيكون لها الأثر الأبرز على الجيل القادم، مؤكدا ضرورة تطبيق الدول العربية للمخرجات النهائية للدراسة للنهوض بكافة جوانب العملية التعليمية بالوطن العربي عبر تكاتف جهود التربويين العرب.

واستمعت اللجنة الوزارية الى عرض قدمه فريق البحث المشكل من: الدكتور عزت جرادات والدكتور سامي الخصاونة والدكتورة منى مؤتمن والدكتورة أماني أبو عيشة، تضمن ملخصا للإطار العام لمشروع دراسة واقع التعليم في الوطن العربي وسبل تطويره، وعرض حول الأدب التربوي وأبرز الدراسات الإقليمية ذات العلاقة بالدراسة، وعرض تحليلي لواقع التعليم في الوطن العربي وأدوات الدراسة وآليات التطبيق.

وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره، عن طريق تحليل الوضع الراهن من خلال نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر التي تهدد المنظومات التربوية في البلاد العربية وفقا لمحاورها الرئيسية كما ونوعا .

كما تضمنت الدراسة تشخيصا للقضايا والمشكلات المشتركة التي يتم استقاؤها من تحليل الوضع الراهن، وتحديد المحاور التي ستبنى على أساسها الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم في الوطن العربي، ليتم على ضوئها وضع السياسات والتوجهات والتوصيات والبرامج التنفيذية المقترحة لإحداث التطوير والتحديث التربوي بما يخدم التوجه العربي المشترك.

وتتناول الدراسة أيضا تحليل المحاور الرئيسية المشتركة للمنظومات التربوية في البلاد العربية المتمثلة في بنية التعليم ومراحلها، والحوكمة والإدارة والقيادة التربوية، والسياسات والتشريعات التربوية، وكذلك التخطيط والتطوير التربوي، والمتعلم، والتنمية المهنية المستدامة للموارد البشرية/ الإعداد والتأهيل والتدريب، بالإضافة الى المناهج التربوية ومحتوى التعلم، والتقويم التربوي، وجودة التعليم/ العملية التعليمية - التعليمية، وتكنولوجيا التعليم والاتصالات والمعلومات، والبيئات التعليمية - التعليمية/ الأبنية والمرافق والتسهيلات التربوية، وتمويل التعليم.